حديدة النهار - طبع
20080412-0002a-12

النهار

السبت ١٢ نيسان ٢٠٠٨ ـ السنة ٧٤ ـ العدد ٢٣٣٢٢

في الذكرى الثالثة لانطلاق اعتصام أهالي المعتقلين في سوريا

أمهات ومحرّرون وناشطون يشدّدون على المحكمة

وحده اعتصام أهالي المعتصمين في السجون السورية يستحق اسمه. ووحدها خيمته تضج بالحياة والحركة والناس وتزيّنها صور الاحبة والشعارات ومقالات صحافية وتعبق فيها الذكريات والآمال، بينما الخيم المجاورة باردة وخالية من اي نبض او حس انساني.

في الذكرى الثالثة لانطلاقة اعتصام اهالي المعتقلين في السجون السورية في حديقة جبران خليل جبران قبالة مقر "الاسكوا" في ساحة رياض الصلح في وسط بيروت، التقى الاهالي رافعين فوق رؤوسهم صور الغائبين المحفورة اسماؤهم في القلوب، وناشطون في المجتمع المدني وهيئات انسانية واجتماعية وطلاب واعلاميون. وعقد مؤتمر صحافي حضره النائب غسان مخيبر والامين العام لـ"الاتحاد من اجل لبنان" مسعود الاشقر.

صرخة الامهات اطلقتها رئيسة لجنة الاهالي صونيا عيد التي سألت "اين الضمير والمسؤولون؟ يبرعون في الكلام فقط، في المؤتمرات يذكروننا على الهامش، وعلى التلفزيونات يبيعوننا كلاما ويسجلون مواقف، يتفرجون بينما لا يزال اولادنا معتقلين في سوريا(...) نريدهم ان يعودوا ونريد الحقيقة. نحن لا تهمنا السياسة. قضيتنا انسانية ومقدسة وتخص الشعب اللبناني بكل طوائفه".

وباسم المعتقلين السابقين، تحدث علي ابو الدهن مؤكدا "وجود معتقلين لبنانيين في السجون السورية، وعلى الاقل السبعة الذين كانوا معي في زنزانتي، واحدهم شيخ". وعاب على بعض السياسيين نفي ذلك بدل العمل على التأكد من وجودهم. وناشد الرئيس السوري بشار الاسد "ان ينشر الاسماء على الاقل ويدع اهاليهم يزورونهم اذا كان لا يريد اطلاقهم".

واقترح المعتقل السابق ميشال سويدان الذي طالب بجلسة لمجلس وزراء استثائية يحضرها الوزراء المستقيلون وعلى جدول اعمالها بند واحد فقط هو تحويل القضية على لجنة التحقيق الدولية.

وقال ميشال، ابن ناجي عون المفقود منذ ٢٣ عاما: "اذا كان محكوما بالسجن فحقنا ان نعرف. نحن اكثر من يريد الحقيقة ولا احد يسأل عنا. حقيقتنا لا يلزمها ملايين ولا محاكم دولية ولا قرارات سياسية تتاجر بنا، وهي اكبر من السياسة والقضية الانسانية الوحيدة التي توحد كل اللبنانيين". واتهم "من شاركوا في الحرب والقتل والخطف بانهم لا يزالون يتاجرون بنا وينامون على الملايين، ووحدهم يعرفون مصير اهلنا لانهم هم من سلموهم الى السوريين". وحذر من "سياسة الفتن والحقد وتجييش الناس للحرب. انظروا الينا تعرفوا ما هي الحرب وماذا تخلف".

وطالب الرئيس السوري الذي يقول ان "لا معتقلين لديه، بل محكومون، ان يعلن اسماءهم وسبب ادانتهم ومدة احكامهم". وناشد الهيئات الدولية والانسانية وخصوصا الامم المتحدة مساعدتنا في معرفة مصير اهلنا لان لا سلطة عندنا ولا حكم ولا حكومة ولا رسمي يهتم لقضيتنا". وختم بان "من حق كل ام ان تعرف قبل ان تموت، اذا كان ابنها سبقها او لا يزال موجودا".

وتحدث رئيس لجنة "سوليدا" وديع الاسمر محملا الاجهزة الامنية السورية والميليشيات مسؤولية اختفاء كل هؤلاء المفقودين. وناشد الاجهزة الامنية اللبنانية الطلب منهم نشر اسماء من تم تسليمهم الى سوريا، لافتا الى "ان اللجنة الامنية المشتركة فشلت في التوصل الى اي نتيجة ايجابية". وكرر طلب اللجوء مباشرة الى مجلس الامن وانشاء لجنة تحقيق دولية وفتح المقابر الجماعية.

تلاه صاحب فكرة الاعتصام رئيس لجنة المعتقلين اعتباطا "سوليد" غازي عاد الذي اعلن "عجز السلطة اللبنانية الواضح عن مقاربة ملف المعتقلين في سوريا وغيرها من ملفات المخفيين قسرا، واصبح مطلب اللجنة الدولية اكثر الحاحا خصوصا في ظل النفي السوري الدائم واضافة ملف المخفيين السوريين في لبنان في مقابل ملف اللبنانيين في سوريا". وعدد الاجراءات التي على السلطة التنفيذية القيام بها لحل هذه القضية.

"١ ـ انهاء عمل اللجنة اللبنانية السورية المشتركة التي فشلت في حل هذه القضية ونشر تقرير مفصل بنتائج عملها. لقد تحولت اللجنة حجة رسمية تستغلها السلطات السورية من اجل نفي وجود معتقلين في سجونها والاعلان عن تعاون صادق مع اللجنة اللبنانية في الوقت الذي شهدنا فيه خروج معتقلين أنكرت اللجنة السورية وجودهم. لقد كانت أسماؤهم مدرجة في اللوائح المقدمة الى اللجنة وتم الافراج عنهم بشكل غير معلن حتى ان اللجنة اللبنانية لم تبلغ بذلك.

٢ ـ مباشرة تشكيل هيئة جديدة وفق المعايير الدولية تضم مسؤولين أمنيين وقضاة تعينهم الحكومة، اضافة

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء

إلى رجال قانون وأصحاب اختصاص في علم الجريمة مستقلين ولجان الاهل واللجان العاملة على ملفات المخفيين قسراً وهيئات دولية مختصة مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

٣ – تعمل اللجنة مع النيابات العامة والقضاء للكشف على المقابر الجماعية المنتشرة على كل الاراضي اللبنانية، لانه لم يعد مقبولا السكوت عن حقيقة أننا نعيش، وتحت الارض التي نسير عليها ونشيد الابنية فوقها، مئات الجثث التي لا نعرف هوية أصحابها. لقد تم اكتشاف اكثر من مقبرة جماعية، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو ماذا فعلت الحكومة لتحديد الضحايا؟ ولماذا التستر على المعلومات كما حصل في موضوع الجثث التي اكتشفت في منطقة الميناء في طرابلس في الـ٢٠٠٧، ولم تعرف حتى الآن كم كان عدد الجثث ومن هم أصحابها وأين وضعت؟

٤ – انشاء بنك معلومات للحمض الريبي النووي DNA من اجل اجراء فحوص الحمض النووي لكل اهالي ضحايا الاخفاء القسري على الاراضي اللبنانية من اللبنانيين وغير اللبنانيين. وللاستفادة من الخبرة الواسعة في هذا المجال، على الحكومة ان تطلب المساعدة التقنية رسميا من لجنة الصليب الاحمر التي اهتمت باجراء هذه الفحوص في كوسوفو بعد الحرب في يوغوسلافيا.

أخيرا، نؤكد أننا نريد الحل من خلال القضاء اللبناني لكن قضية المعتقلين التي تتخطى الحدود اللبنانية بعيدة عن صلاحيات هذا القضاء لذلك، وبالتزامن مع الاجراءات التي على الحكومة القيام بها من أجل حل قضية المخفيين قسرا في لبنان يجب ان تسارع ومن دون مماطلة الى الطلب من لجنة التحقيق الدولية التحقيق في قضية المعتقلين والمخفيين قسرا في السجون السورية".

وفي الختام تحدث عضو لجنة حقوق الانسان النائب مخيبر معتبرا ان "ليس على الاهالي ان يكونوا تابعين للسياسيين بل على السياسيين ان يتابعوا مطالب هؤلاء. ونحن نتابعكم في لجنة الحقوق النيابية، وبناء على توصيات سوليد تم تشكيل لجنة لحل قضية الاختفاء القسري، والابحاث التي قامت بها أكدت وجود عمليات اختفاء قسري لا تعترف بها السلطات السورية، وهي موثقة وغير قابلة للجدل".؟ وتمنى على اللجنة الامنية المشتركة" اعطاء تقرير دوري عن نشاطاتها وأعمالها، على غرار لجنة التحقيق الدولية، كي يعرف الجميع ماذا حصل والى أين وصلت نتائج أعمالها". وأكد أن "مفتاح تحسين العلاقات اللبنانية – السورية يكمن في جلاء قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية. الكلام لا يكفي نريد حلا وتحركا. وايد مطلب تشكيل لجنة تحقيق دولية وشدد على ضرورة تحرك القضاء والنيابات العامة التي لديها عدد كبير من الشكاوى، وطالب ايضا بانشاء بنك للحمض النووي، وانشاء لجنة من القضاة ورجال القانون وأهالي المعتقلين والمفقودين لوضع سبل لمعالجة جروح الحرب التي لم تندمل".

م. ع. أ

جميع الحقوق محفوظة – © جريدة النهار ٢٠٠٨